التقرير السنوي المقدم من النائب العام إلى الكونغرس الأميركي

وتقييم أنشطة الولايات المتحدة الأميركية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2008

يوليو 2009

ملخص

مع الأسف، آلاف الأشخاص يقعون ضحية أشكال الاستعباد المتعددة في بلدنا هذا... الأمر الذي يحط من قدر إنسانيتنا. الرئيس الأميركي باراك أوباما

يعد الاتجار بالبشر شكلا من أشكال الاسترقاق الحديث الواسع الانتشار. وفي أغلب الأحيان، يقع فريسة المتاجرين بالبشر الأشخاص الضعفاء، والعاطلين عن العمل بشكل متكرر والذين يعملون بوظائف دون مستواهم وأولئك الذين لا يمكنهم الوصول إلى الشبكات الاجتماعية الآمنة. وغالبا ما يغري ممارسو الاتجار بالبشر فريستهم بوعود زائفة بوظائف جيدة وحياة أفضل ومن ثم يجبرونهم على العمل تحت ظروف قاسية وغير إنسانية. ولأن مرتكبي هذه الجرائم يذهبون إلى أبعد الحدود للتستر على جرائمهم، فمن الصعوبة بمكان تقدير حجم الضحايا تقديرا دقيقا. وعلى الرغم من ذلك، تبقى الولايات المتحدة الأميركية الرائدة عالميا في محاربة هذه الجريمة الفظيعة سواء على أراضيها أو خارجها. أما باكورة الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأميركية للقضاء على الاتجار بالبشر فتتمثل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر 2000 [Trafficking Victims Protection Act 2000 (TVPA)] الذي يعرف الاتجار بالبشر على أنه:

- الاتجار بالبشر لغايات جنسية حيث يتم الإجبار على الجنس التجاري بالقوة أو الخداع أو الإكراه أو في حالة كان الشخص الذي أجبر على القيام بمثل هذه الأفعال لم يبلغ سن الثامنة عشرة أو

- تجنيد أو إيواء أو نقل أو إمداد أو الحصول على شخص ما للعمل أو لتقديم الخدمات من خلال استخدام القوة أو الخداع أو الإكراه بغرض القيام بالأعمال قسرا أو للسخرة أو بضغط الدَين أو الاسترقاق.

ويطبق هذا التعريف على المواطنين الأميركيين والأجانب. ولقد عزز قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر ثلاثة مظاهر لنشاط الحكومة الفدرالي في مكافحة الاتجار بالبشر وهي الحماية والملاحقة القانونية والوقاية. إن قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الذي صمم ليلبي حاجات ضحايا الاتجار بالبشر الأجانب يؤمن حزمة جديدة لحماية ومساعدة هؤلاء الضحايا إذ وسع نطاق الجرائم وغلظ العقوبات التي يستطيع المحققين الفدراليين والنائبين العامين إنزالها بالمتاجرين بالبشر الذين يلاحقونهم، كما أنه وسع أنشطة حكومة الولايات المتحدة الأميركية الدولية للحؤول دون الاتجار بالبشر.

إن قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر:

- أمن على وجه الخصوص المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر الأجانب في الولايات المتحدة الأميركية من خلال جعلهم جديرين بالحصول على خدمات ومساعدات ممولة فدراليا أو خدمات ومساعدات صحية أو غيرها. وكلف حكومة الولايات المتحدة الأميركية بحماية ضحايا الاتجار بالبشر الأجانب وعائلاتهم عندما تسمح الظروف،
- استحدث جرائم جديدة غلظ العقوبات على الجرائم الموجودة حاليا بما في ذلك العمل القسري والاتجار بالبشر المتعلق بالسخرة والاسترقاق والعبودية بالإكراه والاتجار بقصد الاستغلال الجنسي للأطفال وللبالغين من خلال استخدام القوة أو الخداع أو الإكراه، وإتباع سلوك غير قانوني في ما يتعلق بالوثائق،
- أمن المساعدة للبلدان الأجنبية في سن قوانين من شأنها أن تمنع وتعاقب أفعال الاتجار بالبشر وتعزز التحقيق مع المتاجرين بالبشر وملاحقتهم. كما وخلق برامج لمساعدة الضحايا

ووسع برامج الحكومة الأميركية التي تعنى بالزائر الدولي وبالتبادل والتي تركز على موضوع الاتجار بالبشر،

- وخلق هيئة الرئيس المشتركة بين الوكالات لرصد ومكافحة الاتجار بالبشر بغية تنسيق جهود الحكومة الأميركية ضد الاتجار بالبشر. وقام قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر بتوجيه الهيئة نحو: 1) قياس وتقييم التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول في مجالات الوقاية والحماية من الاتجار بالبشر ومساعدة ضحاياه، 2) وتوسيع الإجراءات المشتركة بين الوكالات لجمع وتنظيم البيانات، 3) والتواصل من خلال الجهود المبذولة لتسهيل التنسيق بين الدول، 4) ومراقبة دور مجال صناعة الجنس السياحي الدولي و5) والتواصل من خلال التشاور ومساندة المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

إن هذا التقرير، وهو التقرير السادس الذي يرفع إلى الكونغرس الأميركي منذ العام 2004، يذكر بالتفصيل الأنشطة التي قامت بها الحكومة الأميركية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال العام 2008.
وبالإضافة إلى تقديم هذه المعلومات، يتضمن التقرير تقييما لنشاطات الحكومة الأميركية يرتكز على التقدم الذي أحرزته مقارنة بالتقرير السنوي الأخير وتوصيات لإحراز المزيد من التقدم. ويقوم هذا التقرير بإدخال ست توصيات جديدة من شأنها أن تساعد الضحايا مساعدة فعلية وأن تخفف من مشكلة الاتجار بالبشر في في الولايات المتحدة الأميركية وفي الخارج. وهذه التوصيات هي كالتالي:

- زيادة فعالية وتنسيق كافة الهيئات والمكاتب التي تعمل على مظاهر الاتجار بالبشر لتفادي عدم التعرف على الضحايا بحجة قضايا الصلاحية القضائية والاعتبارات الإدارية.
- مراقبة الحواجز المتصلة بخلط أدوار إنفاذ القانون في ما يتعلق بطلب استمرار واستكمال استمارة ب الإضافية I-914 التي تؤمن الدعم القانوني للضحية أكان القانون المحلي أو الفدرالي أو التابع للولاية وذلك بغية الحصول على T-visa.
- تعزيز الاعتراف بضحايا الاتجار بالشر والقدرة على تلبية احتياجاتهم بغض النظر عن أصولهم بما في ذلك التحري بالطريقة المناسبة ممارسات إدارة القضايا بشك شامل للمواطنين الأجانب والمواطنين الأميركيين.

- مضاعفة الخدمات لمساعدة وإعادة تأهيل الأطفال الذين يتم استغلالهم في مجال الجنس التجاري.
- الاستمرار بتوسيع نطاق البحث عن الاتجار بالبشر وجمع البيانات بمشاريع بحث مصممة لمساعدة مزودي الخدمات وإدارات إنفاذ القانون وصانعي السياسات.
- تطوير السياسات لضمان ألا تتسبب الحصانة الدبلوماسية بالإفلات من عقوبة جريمة الاتجار بالبشر.